وفهمت القيادة الموحّدة «انه ليس بامكانها [دفع] العمّال للامتناع عن العمل في اسرائيل، لأن الصناعة الوطنية لا تؤمّن لهم اعمالاً بديلة» (سليم تماري، «دور التجّار واصحاب الحوانيت في الانتفاضة»، **الفكر الديمقراطي**، نيقوسيا، العددان ٩ و١٠، ١٩٨٩، ص ٨١). ولوحظ، خلال العامين الماضيين، تدنّي مدخول الفرد من مواطني الضفة والقطاع بنسبة ٣٠ ـ ٥٠ بالمئة في الضفة و٥٠ ـ ٦٠ بالمئة في القطاع. وكان مدخول الفرد بلغ، خلال العام ١٩٨٧، ألف وخمسمئة دولار وألف دولار سنوياً في الضفة وغزة، على التوالي. اضافة الى اضطرار سكان المنطقتين الى دفع مئتي ألف دولار، شهرياً، غرامات، بسبب الانتفاضة (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٣٤٠/١٤١٥، ١٧ ـ ٢٣/١٢/١٩٨٩، ص ١٨).

منذ آب (اغسطس) ١٩٨٨، دخلت الانتفاضة أزمة تنظيمية. فبينما كانت المواجهات على الارض مع الجيش الاسرائيلي لا تنقطع، وبينما اعطت الاضرابات التجارية طابعاً روتينياً للانتفاضة، لم يتمحور تطوّر الانتفاضة المؤسساتي في اللجان الشعبية، كما توقّعت القيادة الوطنية الموحّدة. وظهرت، في هذه الفترة، مخاطر فقدان الانتفاضة عناصرها المميّزة، وبالذات طابعها الجماهيري، والعودة بها الى أيام ما قبلها (تماري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨). وظهر، هنا، أمران بيّنان، تمثّلا في عدم قدرة لجان التعليم الشعبي على خلق شبكة بديلة ثابتة للتعليم الرسمي والمحافظة عليها في ظل الغلق المستمر للمدارس والجامعات، وعدم قدرة اللجان الزراعية ولجان الانتاج المحلي في خلق نظام رائد للانتاج المنزلي قائم على المنشأة البيتية. وهكذا باتت القيادة الوطنية للانتفاضة قلقة من محدودية الاعتماد، وبشكل كبير، على تظاهرات الشوارع الطيّارة، وعلى رشق الحجارة، كوسائل لتحقيق اهدافها السياسية (**المصدر نفسه**). ولعلّ لجان القوة الضاربة هي أكثر اللجان تأثراً بتطورات العامين الماضيين، حيث شهدت تغيّرات ملموسة في وظائفها، وأساليب عملها. فقد «كانت القوة الضاربة تضطلع، في بدايات عملها، بمهام مهاجمة الجيش الاسرائيلي والمستوطنين، ليس فقط خلال المواجهات العنيفة [في] اثناء التظاهرات الحاشدة، وانما [أيضاً] في شكل مجموعات صغيرة عملت، في أغلب الاحيان، ليلاً، ونصبت الكمائن على طريق الجيش والمستوطنين. وخلال العام الثاني للانتفاضة، تحوّلت القوة الضاربة من واحدة الى قوى عدة، وباسماء مختلفة، الامر الذي أدّى الى تعددها، حتى في المنطقة الواحدة، فتضاربت مخططاتها وتحركاتها و[اختلف] نمط عملها. وأوجد هذا نوعاً من ' البلبلة' ، على حدّ تعبير فيصل الحسيني، انعكس على علاقة هذه القوى ببعضها البعض، وعلى علاقاتها بالجماهير الفلسطينية. ومع [مرور] الوقت، أخذت تسلّح نفسها بالفؤوس والبلطات والجنازير. وقد اعترف مسؤولون فلسطينيون بأن هذه الظاهرة طبيعية، اذ انها تجتذب حماس الشباب في أي مكان من العالم، مع علمهم بأن الفؤوس والبلطات ليست وسائل يمكن بها التحرّر من الاحتلال» (الحصري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤).

محاولة للتقدّم

على الرغم من عدد من السلبيات التي ظهرت خلال تجربة العامين الماضيين، فقد عكست جوانب كثيرة معيّنة القوة الكامنة في الانتفاضة، والتي من شأنها احداث تغييرات متوقعة في مراحل لاحقة. فقد «ظل المجتمع الفلسطيني متماسكاً وصامداً، بشكل لافت للنظر، تحت ضغط أطول كفاح مستمر له منذ حرب العام ١٩٤٨» («الانتفاضة مرشحة للاستمرار...»، «القبس»، **مصدر سبق ذكره**). وفي ظل هذا المعطى الهام، حاول الفلسطينيون، في الضفة والقطاع، تقوية أوضاعهم الاقتصادية الخاصة، والتخلّص من اعتمادهم على اسرائيل؛ فشهدت السنة الثانية من عمر الانتفاضة محاولات لدفع عملية الانفصال عن الاقتصاد الاسرائيلي قدماً وأصبحت مقاطعة البضائع أكثر تأثيراً، نتيجة لنمو الوعي السياسي لدى السكان، وانتشار لجان التجّار. ولعبت المقاطعة دوراً في تشجيع تطوير الصناعة المحلية، مع تضييق حيّز المنافسة. وانتشرت، بسرعة، محلات بيع الاغذية، ومعامل الملابس، وزاد الانتاج الزراعي، بفضل توسيع حجم الصادرات الى دول اوروبا الغربية، وتطوير الاسواق المحلية، وشركات التعليب (داود كتاب، «الصعود والهبوط في السنة الثانية»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٦٥، ١٥/١٢/١٩٨٩، ص ١٥). كذلك، اختفت تجارة الكماليات من الاسواق